

ككتابات وليد الخالدي، بصفتها تمثل مطالب منظمة التحرير غير المعلنة! برغم كونها آراء فردية.

يمهد الكاتب للجسم الأساس في كتابه (القسم الثاني: حلول مقترحة للقضية الفلسطينية)، بقسم تاريخي مطول، أهم مافيه محاولة تمييز موقف المؤلف عن مواقف التكتل الحاكم حالياً في إسرائيل من خلال التسليم بوجود «حركة وطنية فلسطينية» (ص ٧) يشعر القارئ أنها لم تتعزز إلا بسبب وجود احتلال أجنبي لفلسطين ساعد على اشعار الفلسطينيين بالهوية المشتركة فيما بينهم. وطوال المقدمة، يبرز طمس مقصود للفوارق بين شرق الأردن وفلسطين سيوصل في القسم الثاني إلى أهداف سياسية واضحة، توحى كما لو أن التناقض الأساس هو بين الفلسطينيين والنظام الأردني، أكثر منه تناقضاً ضد الاحتلال الاستيطاني. «أن وجود وممارسة منظمة التحرير الفلسطينية لا يتحدى حق الأردن في تمثيل فلسطيني شرق الأردن فحسب، بل يتحدى أساس وجود الأردن نفسه كدولة» (ص ١٧).

ولا يقتصر الأمر على الأردن فحسب، بل إن تفسير المؤلف لتطور القضية الفلسطينية يخضع كل انعطاف أو تحول في مسارها إلى المؤامرات من جانب هذه الحكومة العربية أو تلك.

ويمكن لكثير من هذه الاشارات أن تكون صحيحة وواقعية في ما يتعلق بدور النظام الهاشمي وحكومات مصر والعراق أوائل الخمسينات، لولا أن الكاتب يعزل هذا كله عن علاقة الصراع بالامبريالية البريطانية والأميركية خصوصاً، وعن علاقة الحركة الصهيونية بالامبريالية من زاوية أخرى. إذ لاترد أية إشارة إلى دور الانكليز في تكريس سيادة الملك عبد الله «حامياً للقدس»، في الوقت الذي تظهر فيه حكومة عموم فلسطين أواخر الأربعينات على سبيل المثال مجرد لعبة بيد الحكومة المصرية ضد الملك عبد الله، ويظهر نشوء منظمة فتح مرتبطاً بموافقة ضمنية من الملك حسين لإحراج مصر (ص ٦).

بالطبع يعود المؤلف، بعد سطور قليلة، ليناقض فكرته: إذ يشير إلى خشية السلطة الأردنية «من منظمة فلسطينية بحتة تنازعه السيادة على الضفة الغربية وفلسطيني الضفة الشرقية». باختصار، لا ينتهي القسم الأول إلا وصورة الفلسطينيين

المتعاضد المصالح مع الدول (لا الأنظمة) العربية قد ترسخت وكذلك صورة الفلسطينيين المهددين للبلدان العربية من الأردن إلى لبنان والخليج.

لهذا، «وبرغم ضعفهم العسكري، فهم عامل يجب أخذه في الحسبان، ويتم ارضاءه جزئياً على الأقل» (ص ١).

أية بدائل؟ يستهل بلاسكوف قسمه الثاني بوضعنا ضمن حدود «الممكنات» ليتدرج بعد ذلك نزولاً. فكاتب ديفيد «منحت الفلسطينيين دوراً لاسابق له» (ص ١١)، ولكنه لا يعفي نفسه من التوجه بشكل نقدي تجاه التكتل الحاكم، وحتى تجاه صقور حزب العمل. وعليه، فالبدائل الممكنة هي التي لاتتأثر هؤلاء الصقور: «إن عزم أولئك الفلسطينيين على استعادة ما كان يعرف بفلسطين، على مراحل، لا يؤدي إلى غير تقوية عزم أولئك الاسرائيليين الذين يصرون على الاحتفاظ بكل الأراضي» (ص ١٢).

لقد أثبتت سياسة اسرائيل في الأراضي المحتلة عقمها، وفشلت اسرائيل في كسب العرب المقيمين فيها منذ ١٩٤٨، ولا مناص من التفكير بأحد البدائل الثلاثة التالية:

(أ) خيار اسرائيلي يديم الاحتلال ويحافظ على «وحدة أراضي اسرائيل وضمناً أمنها بعدم قيام أية سيادة عربية»، وأنصار هذا الخيار هم: حزب حيروت وغوش ايمنيم وصقور حزب العمل. ويتضمن هذا «الخيار» رفض الاعتراف بالفلسطينيين كشعب والاكتفاء بالتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين يقع حلها على مسؤولية الدول المجاورة.

(ب) خيار أردني يرتكز إلى مشروع المملكة المتحدة الشهير والحكم الذاتي للضفة الغربية، كما يرتكز إلى بعض التعديلات المستوحاة من مشروع ألون (١٩٧٢) أو من فكرة دايان حول التقاسم الوظيفي للأدوار بين اسرائيل والأردن بحيث تتحكم اسرائيل عسكرياً، فيما يشترك مواطنو الضفة والقطاع في الشؤون السياسية والادارية للأردن.

(ج) وهناك أخيراً خيار الدولة «المستقلة» وسنرى فيما بعد مضمون هذا الاستقلال.

يرفض الكاتب الخيار الاسرائيلي انطلاقاً من الاعتبارات المشار إليها أعلاه، فضلاً عن الاعتبار السكاني الذي يحتم على اسرائيل التحول في